منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون **ج٧٦/معلومات/٣**
البند ١٩-١ من جدول الأعمال المؤقت **١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣**
A76/INF./3

إصلاح منظمة الصحة العالمية

حضور المنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق: تقرير عام ٢٠٢٣

١- طلبت جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون في عام ٢٠١٦ إعداد تقرير كل سنتين عن حضور المنظمة[١] في البلدان والأقاليم والمناطق.[٢] ويعد تقرير حضور المنظمة في البلدان لعام ٢٠٢٣[٣] أحدث تقرير في هذه السلسلة ويشمل عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وإذ تنتعش البلدان في جميع أنحاء العالم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يظل حضور المنظمة في البلدان[٤] يؤدي دوراً حيوياً من أجل بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة والمدرجة في أهداف التنمية المستدامة وتحقيق أهداف برنامج العمل العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥.

٢- والمصدر الرئيسي لبيانات التقرير هو مسح مخصّص الغرض وُزع على ١٥٢ مكتباً من مكاتب المنظمة القُطرية[٥] وبلغ معدل الاستجابة له نسبة ١٠٠٪. وشمل المسح الفترة من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢. وكُمّلت بيانات المسح بطائفة متنوعة من قواعد بيانات المنظمة (ترد البيانات المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢). ويسلط التقرير الأضواء على حضور المنظمة وعملها في البلدان وينبغي أن يُطّلع عليه إلى جانب تقريري المنظمة عن نتائج عام ٢٠٢١ ونتائج عام ٢٠٢٢، لربطه بمخرجات عمل المنظمة في البلدان وحصائله وأثره.[٦]

---

١ إنّ حضور منظمة الصحة العالمية المشار إليه في هذا التقرير يشمل حضور منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وهي أقدم وكالة دولية معنية بالصحة العامة في العالم. ومنذ عام ١٩٤٩، تولّت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أيضاً دور مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكتين واللجنة الإقليمية للأمريكتين عن طريق مجلسها التوجيهي ومكتبها الصحي. وفي عام ١٩٥٠، أصبحت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تُدعى الوكالة الدولية المتخصصة في مجال الصحة ضمن منظومة البلدان الأمريكية برعاية منظمة الدول الأمريكية.

٢ انظر المقرر الإجرائي ج ص ع٦٩(٨) (٢٠١٦)، الفقرة ١٥.

٣ حضور المنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣، https://apps.who.int/iris/handle/10665/367811.

٤ ينبغي أن تُفهم عبارة "البلدان" المشار إليها في هذا التقرير بمعنى "بلدان وأقاليم ومناطق"، حسب الاقتضاء.

٥ أُنشئ مكتب المنظمة الثالث والخمسون بعد المائة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣ لكنه غير مشمول بهذا التقرير الذي يغطي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٦ سيقدَّم التقرير عن نتائج عام ٢٠٢٢ لتنظر فيه جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون. أما تقرير المنظمة عن نتائج عام ٢٠٢١ فقد ورد في الوثيقة ج٧٥/٣٢.

٣- ويقدم التقرير لمحة عامة عما للمنظمة من حضـــور وقدرة ودور في البلدان لتعزيز الصـــحة وتحقيقها وحمايتها وتمكينها وإرســاء الشــراكات وضــمان الأداء من أجلها بغية التمكن من تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشــر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥. ويبدأ بوصــف هيكل المنظمة ثم يبين التعاون الاســتراتيجي على مســتوى مكاتب المنظمة القطرية لإحراز التقدم في تحقيق أهداف برنامج العمل العام الثالث عشـــر وأهداف التنمية المســـتدامة. ويفيض بعد ذلك في عرض طرق أداء المنظمة لدعم الصــحة على المســتوى القطري من خلال شــراكات وآليات قطرية داخلية تمكّن المكاتب القطرية من التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ الأولويات القطرية.

تعزيز الصحة (تعزيز صحة الفئات السكانية)

٤- يُعترف في برنامج العمل العام الثالث عشـــر الممدَّد بضـــرورة إحداث تحوّل في النموذج المُتّبع لتناول محددات الصحة الأساسية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتجارية) بهدف الوقاية من الأمراض وتمكين الناس من العيش بالتمتع بمزيد من الصـــحة. ولمشـــاركة المنظمة في جميع القطاعات دور حاســم في تناول المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة. وقد أفادت جميع مكاتب المنظمة القُطرية بعملها مع ما لا يقل عن قطاع واحد بخلاف قطاع الصـــحة في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، ولاســيما مع القطاعات التالية: (١) البيئة وخدمات المياه والصـــرف الصـــحي وتغيّر المناخ (٨٦٪)؛ (٢) التعليم (٧٦٪)؛ (٣) الاتصـــالات أو وســـائل الإعلام (٧٢٪)؛ (٤) الشؤون الخارجية (٧٠٪)؛ (٥) الزراعة (٦٠٪). ومقارنة بالفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ شهدت الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ زيادة بنسـبة ٢٠٪ في عدد المكاتب القطرية التي عملت مع قطاع الشـؤون الخارجية، مما يجسـد جزئياً مشـاركة المنظمة في دعم الدول الأعضاء للحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩، استجابةً للأزمات الإنسانية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، وفي مشـاركتها في اجتماعات الأجهزة الرئاسـية. ومع ذلك، غالباً ما تواجه مكاتب المنظمة القطرية التحديات في سـعيها إلى ضـمان العمل المتعدد القطاعات إذ تثني وزارات الصـحة المنظمة عن العمل مع قطاعات أخرى. ويقتضـي تعزيز الصـحة العمل خارج نطاق قطاع الصـحة. ويجب بالتالي على وزارات الصـحة تمكين مكاتب المنظمة بدلاً من تثبيطها لتشـارك مع القطاعات الحكومية الأخرى والجهات الفاعلة غير الدول التي تشـمل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأوسـاط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل تناول المحددات الاجتماعية والبيئية والتجارية للصحة.

٥- وكُلّف ما نســبته ٦٪ من مجموع الموظفين التقنيين على الصـــعيد القطري، بمن فيهم الموظفون الفنيون الوطنيون والدوليون، بالعمل في المجال الاســتراتيجي المتعلق بتعزيز صـــحة الفئات الســكانية في كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠٢٢،[١] وأغلبهم موظفون فنيون وطنيون (٧٣٪). ومن أصـل ١٥٢ مكتباً من مكاتب المنظمة القطرية أفاد ٦٤ مكتباً بوجود وظائف شـــاغرة فيه على مدى أكثر من ســـنة واحدة. وأفاد ثلثا المكاتب القطرية التي توجد فيها الوظائف الشـاغرة في مجال تعزيز صـحة الفئات السـكانية بأن هذه الوظائف الشـاغرة ناتجة عن عدم توافر التمويل اللازم لمنصـب حالي وعزا ما يناهز ثلث المكاتب الوظائف الشـاغرة لمدة سـنة واحدة إلى بطء عمليات التوظيف.

تحقيق الصحة (التغطية الصحية الشاملة)

٦- مازال تعزيز النُظم الصـحية، بما في ذلك إعادة توجيهها بالتركيز على التغطية الصـحية الشـاملة وإرسـاء الرعاية الصحية الأولية كأساس متين لهذه التغطية، يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان إذ تنتعش من جائحة كوفيد-١٩. وفي عام ٢٠٢٢، كان هناك ١١٥ بلداً يسـتفيد من خدمات التعاون التقني المعزز التي تتيحها مكاتب

١ هذه النسبة المئوية تجسد النسبة المئوية للموظفين المكلفين بتحقيق الحصائل المرتبطة بتعزيز صحة الفئات السكانية في إطار خطة المنظمة للموارد البشـرية ولا يمكن مقارنتها بالنسـب المئوية الواردة في التقرير عن حضـور المنظمة في البلدان لعام ٢٠٢١ الذي استخدم البيانات المبلّغ عنها تلقائياً من جانب مكاتب المنظمة القطرية.

المنظمة القطرية في إطار الشراكة من أجل التغطية الصحية الشاملة، وهي إحدى أكبر منصات المنظمة للتعاون الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية. ونُشر بفضل هذه الشراكة أكثر من ١٢٠ خبيراً في المكاتب القطرية لدعم الحوارات بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني. وإجمالاً، يقدم ١٠٣ مكاتب قطرية تابعة للمنظمة الخدمات إلى البلدان المنتمية إلى الشراكة إذ يستفيد بعض البلدان من التعاون مع المكاتب المتعددة الأقطار. وقد أفادت أغلبية المكاتب (٩٦٪) العاملة مع البلدان المنتمية إلى الشراكة باضطلاعها بدور قيادي أو دور الشريك النشط في استهلال الخطط الصحية الوطنية ووضعها وتنفيذها ورصدها واستعراضها مقارنة بنسبة ٧٨٪ من المكاتب القطرية في البلدان غير المنتمية إلى الشراكة.

٧- وكُلّف ثلث الموظفين الفنيين التقنيين الوطنيين والدوليين بالعمل في مجال التغطية الصحية الشاملة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. وتبلغ نسبة الموظفين الفنيين الوطنيين ٦٣٪ منهم. ومن بين مجموع المكاتب القطرية أفاد ربع المكاتب بشغور ما لا يقل عن وظيفة دولية واحدة فيه للعمل في مجال التغطية الصحية الشاملة لمدة سنة أو أكثر بينما أشار ما يناهز ثلث المكاتب إلى شغور ما لا يقل عن وظيفة واحدة من هذا القبيل فيه وهي وظيفة فنية وطنية. وكما هو الحال عليه في المجال الاستراتيجي المتعلق بتعزيز صحة الفئات السكانية، أفاد ثلثا المكاتب القطرية التي توجد فيها الوظائف الشاغرة لمدة طويلة في مجال التغطية الصحية الشاملة بأن هذه الوظائف الشاغرة ناتجة عن عدم توافر التمويل اللازم لمنصب حالي وعزا ثلث المكاتب الوظائف الشاغرة إلى بطء عملية التوظيف.

حماية الصحة (الطوارئ الصحية)

٨- سلطت جائحة كوفيد-١٩ الأضواء على استمرار حاجة البلدان إلى تحسين تأهبها للجوائح وأدت إلى وضع اقتراحات لتعزيز سلامة العالم عن طريق تدعيم هيكل الصحة العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وبناء القدرة على الصمود أمامها.[١] واضطلعت المكاتب القطرية بدور حاسم في إطار توفير المنظمة لخدمات التعاون أثناء الطوارئ الصحية، كما يتضح من الدعم الذي قدمته عبر النُظم الفرعية الخمسة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وبناء القدرة على الصمود أمامها. وأفادت أغلبية مكاتب المنظمة القطرية على مدى العامين الماضيين بأنها دعمت الدول الأعضاء في مجال الترصد القائم على التعاون والمتعلق بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية (٩٧٪) ومجال الحماية المجتمعية (٩٢٪) ومجال تنسيق الطوارئ (٩١٪) ومجال الرعاية السريرية (٨٨٪). وإضافة إلى ذلك، عملت المكاتب القطرية من أجل دعم اتخاذ تدابير مضادة لمواجهة الطوارئ الصحية، كما يتضح من ارتفاع مستوى مشاركتها مع الحكومات في الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ وتوزيعها. وأفاد معظم مكاتب المنظمة القطرية بتقديم الدعم التقني لتوافر اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ وتوزيعها، بما في ذلك توليد الطلب على اللقاحات (٩٠٪) وحملات تطعيم عامة الناس (٨٧٪) وحملات تمنيع العاملين الصحيين (٨٦٪). وقدم حوالي ثلثي المكاتب القطرية أيضاً الدعم فيما يتعلق باتفاقات الإمداد باللقاحات أو إتاحتها (٦٨٪) والدعوة إلى شراء اللقاحات (٦٥٪). وتعمل مكاتب المنظمة القطرية مع البلدان عبر جميع النُظم الفرعية الخمسة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وبناء القدرة على الصمود أمامها غير أن نسبة ٤٤٪ فقط من المكاتب أفادت بأن لديها عدداً كافياً من القوى العاملة لتغطية جميع النُظم الفرعية الخمسة، مما يشير إلى ضرورة مواصلة تحسين القدرات وتعزيزها للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية على الصعيد القطري.

---

١ ١٠ اقتراحات لتعزيز سلامة العالم معاً – تدعيم الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وبناء القدرة على الصمود أمامها. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٢ (بالإنكليزية) (https://cdn.who.int/media/docs/default-source/emergency-preparedness/who_hepr_june30draftforconsult.pdf?sfvrsn=e6117d2c_4&download=true، تم الاطلاع في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٢٣).

٩- وكُلّف ما نسبته ٤٣٪ من الموظفين الفنيين التقنيين على الصعيد القطري بالعمل في المجالات المتعلقة بالطوارئ الصحية والاستجابة للفاشيات والأزمات وشلل الأطفال وبلغت نسبة الموظفين الفنيين الدوليين ٣٥٪ منهم. ومن بين مجموع المكاتب القطرية أفاد نحو ثلث المكاتب بشغور ما لا يقل عن وظيفة دولية واحدة فيه في مجال الطوارئ الصحية لمدة سنة أو أكثر بينما أشار ما نسبته ٢٨٪ من المكاتب إلى شغور ما لا يقل عن وظيفة واحدة من هذا القبيل فيه وهي وظيفة فنية وطنية. وأفاد ما يقارب نصف المكاتب القطرية التي توجد فيها الوظائف الشاغرة لمدة أطول في مجال الطوارئ الصحية بأن هذه الوظائف الشاغرة ناتجة عن عدم توافر التمويل اللازم لمنصب حالي وعزا ثلث المكاتب الوظائف الشاغرة إلى بطء عملية التوظيف.

تمكين الصحة (البيانات والتنفيذ والابتكار)

١٠- يمكّن تتبع التقدم المحرز وتعزيز التنفيذ والبقاء على علم بالابتكارات المنظمة من تحقيق النتائج في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر. ولتسريع وتيرة التقدم الذي تمس الحاجة إليه لبلوغ غايات المليارات الثلاثة، تطبق المنظمة نهجاً يستهدف التنفيذ لتحقيق الأثر ويركز على أهداف التنمية المستدامة بطريقة منهجية ومستمرة وبالاستناد إلى البيانات بينما تزوّد البلدان بأدوات للتحليل والتنفيذ من أجل تعزيز قدرتها على التأثير على المستوى القطري. وفي إطار التعاون على جميع المستويات تعاونت الأمانة في عام ٢٠٢٢ مع ٤٧ بلداً في جميع أقاليم المنظمة بهدف تعزيز قدرة هذه البلدان على التنفيذ ودعم صنع القرارات على أساس البيانات، مما شمل تجريب عملية ابتكارية وحيدة لتحديد الأولويات في تسعة مكاتب قطرية.

١١- واستفادت المنظمة من مستوياتها الثلاثة لدعم المجال المتعلق بالبيانات والتنفيذ والابتكار غير أن القدرات الخاصة بمجال العمل هذا يجب أن يواصَل تعزيزها على المستوى القطري. وكُلّف أقل من ٢٪ من مجموع الموظفين التقنيين في المكاتب القطرية بالعمل في المجال المتعلق بالبيانات والابتكار. ولا يوجد في معظم مكاتب المنظمة القطرية موظفون معينون بدوام كامل للعمل في المجال المتعلق بالبيانات والتنفيذ والابتكار فقط بل تضمن هذه المكاتب بالأحرى الاضطلاع بالمهام المتصلة بهذا المجال في إطار مجالات العمل التقنية. وقد أفادت المكاتب القطرية بوجود نقص في القوى العاملة في المجال المتعلق بالبيانات والتنفيذ والابتكار أكبر من النقص المسجل في المجالات المرتبطة بغايات المليارات الثلاثة.

إرساء الشراكات وضمان الأداء من أجل الصحة

الشراكات الاستراتيجية من أجل الصحة

١٢- نظراً إلى كون منظمة الصحة العالمية الوكالة المتخصصة في مجال الصحة في منظومة الأمم المتحدة، فإن مكاتبها القطرية تستفيد من العمل المشترك مع كيانات الأمم المتحدة وتساهم فيه لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا التعاون المشاركة في إطار الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة. وفي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، بلغت نسبة المكاتب القطرية التي ترأست الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة والمعني بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وبناء القدرة على الصمود أمامها أو شاركت في رئاسته ٧٠٪ ونسبة المكاتب التي ترأست الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة والمعني بالحد من الكوارث والتأهب للطوارئ ٢٨٪ وترأس ما يناهز ربع المكاتب الفريق المواضيعي التابع للأمم المتحدة والمعني بإتاحة الخدمات الاجتماعية/ الحماية الاجتماعية أو شارك في رئاسته. وإضافة إلى ذلك، شارك ١١٦ مكتباً من مكاتب المنظمة القطرية في برامج الأمم المتحدة المشتركة في مجالات استراتيجية مساهمة في تحقيق غايات المليارات الثلاثة التي حددتها المنظمة.

١٣- وتستفيد مكاتب المنظمة القطرية أيضاً من وفورات الحجم في إطار العمليات المؤسسية المشتركة للأمم المتحدة. وقد بلغ عدد مكاتب المنظمة القطرية التي وُجد مقرها في أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة ٢٧ مكتباً (١٨٪) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢.[١] وعلاوة على ذلك، بلغت نسبة المكاتب القطرية التي استفادت من خدمات الأمن والسلامة المشتركة للأمم المتحدة ٧١٪ ونسبة المكاتب التي استفادت من خدمات المعلومات والتكنولوجيا المشتركة ٥٢٪ ونسبة المكاتب التي استفادت من المشتريات المشتركة ٤٥٪ واستفاد أكثر من ثلث المكاتب من الخدمات الإدارية والسفر في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مما يمثل زيادة في النسبة المئوية للمكاتب القطرية التي تستخدم خدمات الأمن والسلامة المشتركة للأمم المتحدة وخدمات المعلومات والتكنولوجيا المشتركة مقارنة بما يرد في تقرير عام ٢٠٢١.

١٤- وإذ يتطور هيكل الصحة العالمي، يجسد مستوى التعاون التقني مع الجهات الشريكة الثنائية (بما يتجاوز أدوارها المالية) في البلدان قدرة المنظمة على تحسين الشراكات الدولية على أمثل وجه من أجل التأثير على المستوى القطري. وقد أفاد ما يربو على ثلثي مكاتب المنظمة القطرية بالعمل مع جهات شريكة ثنائية، في حدود قدراتها التقنية، في مجال الطوارئ الصحية وبلغت نسبة المكاتب القطرية التي تعاونت مع جهات شريكة ثنائية في مجال التغطية الصحية الشاملة ٥٩٪ ونسبة المكاتب المتعاونة معها في مجال تعزيز صحة الفئات السكانية ٤٦٪. وأفادت أغلبية مكاتب المنظمة القطرية (٥٧٪) بالتعاون التقني مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطوارئ الصحية وبلغت نسبة المكاتب التي تعاونت معه في مجال التغطية الصحية الشاملة ٤٧٪.

١٥- ومن بين ١٣٢ مكتباً من مكاتب المنظمة القطرية يوجد مقره في البلدان المؤهلة للحصول على الدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بلغت نسبة المكاتب التي عملت مع الصندوق العالمي في مجال التغطية الصحية الشاملة ٥٥٪ ونسبة المكاتب التي عملت معه في مجال تعزيز صحة الفئات السكانية ٤٠٪ ونسبة المكاتب التي عملت معه في مجال الطوارئ الصحية ٣٥٪. ومن بين المكاتب الموجودة في ٥٤ بلداً مؤهلاً للحصول على الدعم من التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع بلغت نسبة المكاتب التي شاركت في التعاون التقني مع التحالف العالمي بخصوص مسائل متعلقة بالتغطية الصحية الشاملة ٧٦٪ ونسبة المكاتب التي شاركت في التعاون معه في مجال مواجهة الطوارئ الصحية ٦٣٪ على سبيل المقارنة.

١٦- ويوجد ما يزيد على ٨٠٠ مركز متعاون مع المنظمة في ٨٠ بلداً مختلفاً ويقدم دعمه إلى مكاتب المنظمة القطرية لتحقيق أهداف برنامج العمل العام الثالث عشر والأولويات القطرية. وقد أفاد اثنان وستون مكتباً من مكاتب المنظمة القطرية (٤٠٪) بالحصول على الدعم من المراكز المتعاونة مع المنظمة في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومن بين هذه المكاتب القطرية بلغت نسبة المكاتب التي حصلت على الدعم للعمل في مجال الطوارئ الصحية ٦٩٪ ونسبة المكاتب التي حصلت على الدعم للعمل في مجال التغطية الصحية الشاملة ٥٨٪ ونسبة المكاتب التي حصلت على الدعم للعمل في مجال تعزيز صحة الفئات السكانية ٥٠٪ ونسبة المكاتب التي حصلت على الدعم للعمل في مجال التنفيذ والبيانات والابتكار ٣٤٪. وانخفضت مشاركة المراكز المتعاونة مع المنظمة في العمل القطري بنسبة تناهز ٢٠٪ في الفترة المشمولة بالتقرير، مما قد يُعزى إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-١٩ وإلى تحوّل مؤقت في التركيز من خطة التنمية إلى الاستجابة للطوارئ الصحية. ويتعين تكثيف العمل مع المراكز المتعاونة مع المنظمة وعبرها لأن هذا التعاون ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز الوفاء بالالتزامات القطرية.

---

١ غادرت ثلاثة مكاتب قطرية أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة (أو كان يتعين عليها الحصول على مساحة أكبر خارج أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة) وافتُتح مكتب قطري واحد في أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة منذ الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير.

١٧- واعتُرف بأهمية إثراء عمل المنظمة عن طريق المشـــاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.[١] وفي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، عمل معظم مكاتب المنظمة القطرية مع الجهات الفاعلة غير الدول لإحراز التقدم من أجل تحسين الحصائل الصحية إذ عملت أغلبية المكاتب مع المؤسسات الأكاديمية (٨٤٪) والمنظمات غير الحكومية المحلية (٧٨٪) ووسائل الأعلام (٧٦٪) والهيئات أو الرابطات المهنية (٧٢٪) ومنظمات المجتمع المدني (٦٨٪) والمنظمات غير الحكومية الدولية (٦١٪). وأفاد زهاء ثلث مكاتب المنظمة القطرية بأن علاقات التعاون مع المؤســـسات الأكاديمية ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (٢٠٪ و١٤٪ على التوالي) كانت الأكثر فعالية لتنفيذ أولويات المكاتب القطرية. وستواصل المنظمة المشاركة مع مختلف الجهات الفاعلة غير الدول على جميع مستوياتها الثلاثة، بضمان إمكانية أن تؤدي الشراكات على الصعيد القطري إلى تحسين الحصائل الصحية في البلدان.

الدور القيادي والقوى العاملة على مستوى المكاتب القُطرية

١٨- يوظَّف ممثلو المنظمة عن طريق نظام عالمي لإدارة المواهب على أســاس الجدارة. وقد شُــغلت وظائف ممثلي المنظمة[٢] بنسبة ٨٨٪ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، مما يسلط الأضواء على الحاجة المستمرة إلى تصميم خطط للتعاقب على المناصب وتنفيذها من أجل ضمان استمرار الدور القيادي على الصعيد القطري دون انقطاع. وستستفيد المنظمة أيضــاً من بذل مزيد من الجهود لبلوغ النسبة المستهدفة لتنقل ممثلي المنظمة بين الأقاليم وقدرها ٣٠٪ إذ بلغ إقليمان فقط من أقاليم المنظمة الستة هذه النسبة المستهدفة للتنقل بين الأقاليم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. وتحقيقاً للتكافؤ بين الجنسين في صفوف ممثلي المنظمة، سيتعين على أمانة المنظمة تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة نسبة ممثلات المنظمة التي عادلت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ النسبة المسجلة في آخر فترة مشمولة بالتقرير (٣٨٪).

١٩- وفي أوائل عام ٢٠٢٣، كانت أســماء أربعة من كبار موظفي المنظمة مدرجة في قائمة موظفي مكتب المنســق المقيم للأمم المتحدة. ولم يكن هناك أي موظف من موظفي المنظمة يعمل كمنســق مقيم دائم للأمم المتحدة بدوام كامل في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ غير أن حوالي نصف ممثلي المنظمة (٤٨٪) أفادوا بالاضطلاع بدور المنسق المقيم للأمم المتحدة بالنيابة في مناسبة واحدة على الأقل في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وعمل معظم ممثلي المنظمة (٩١٪) لمدة تقل عن ثلاثة أشهر بينما عمل ثلاثة منهم لأكثر من ثلاثة أشهر.

٢٠- وتواصــل المنظمة تدعيم قواها العاملة على الصــعيد القطري. وقد عمل ما نسـبته ٤٦٪ من موظفي المنظمة في المكاتب القطرية في كانون الأول/ ديســمبر ٢٠٢٢، مما يمثل زيادة طفيفة منذ آخر فترة مشــمولة بالتقرير. وعلى نحو مماثل، ارتفعت نســبة مجموع موظفي المنظمة الدوليين العاملين في المكاتب القطرية من ٢٢٪ إلى ٢٥٪ منذ آخر فترة مشــمولة بالتقرير. ومن مجموع الموظفين في المكاتب القطرية تبلغ نســبة الموظفين من فئة الخدمات العامة ٤٥٪ ونسبة الموظفين الفنيين الوطنيين ٣٢٪ ونسبة الموظفين الدوليين ٢٣٪. ومن هذه المجموعة الأخيرة من الموظفين بلغت نسبة الموظفين العاملين في المجالات المتعلقة بالطوارئ الصحية والاســتجابة للفاشــيات والأزمات وشــلل الأطفال ٣٧٪ ونســبة الموظفين العاملين في مجال التغطية الصــحية

١ انظر الوثيقة م ت١٥٢/٣٩.

٢ تضم المجموعة ممثلي منظمة الصحة العالمية؛ وممثلي منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية؛ ورؤساء المكاتب؛ ورؤساء المكاتب القُطرية، وموظفي الاتصال، وموظفي الاتصال القُطريين.

الشاملة ١٧٪ ونسبة الموظفين العاملين في مجال تعزيز صحة الفئات السكانية ٤٪.[١] وعمل الموظفون الآخرون من أجل ضمان تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالقيادة والحوكمة والإدارة والبيانات والابتكار. ولتكملة عمل الموظفين استعانت مكاتب المنظمة القطرية بخدمات ٦٩٧٩ شخصاً من غير الموظفين في الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢، مما يقل بنسبة ١٠٪ عن عدد العاملين من غير الموظفين المسجل للفترة ٢٠١٩–٢٠٢٠. وقد يجسد الانخفاض احتفاظ مكاتب المنظمة القطرية ببعض العاملين وليس بمجموعهم من غير الموظفين الذين عُينوا كقدرات لتلبية الاحتياجات المفاجئة في بداية الجائحة.

٢١– وحققت المنظمة لأول مرة التكافؤ العام بين الجنسين في صفوف الموظفين والموظفات في جميع أنواع التعيين وفئات الوظائف، وفقاً لما ورد في التقرير الذي قدمه المدير العام إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والخمسين بعد المائة،[٢] غير أنه لايزال هناك مجال للتحسين على المستوى القطري. وعلى الرغم من النمو المطرد في نسبة النساء المسجلة في صفوف الموظفين الدوليين التقنيين على مدى السنوات العديدة الماضية، فلابد من تكثيف الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين الدوليين في مكاتب المنظمة القطرية وزيادة نسبة الإناث من الموظفين الدوليين في المكاتب القطرية. ومثلت النساء في عام ٢٠٢٢ نسبة مئوية من الموظفين الدوليين في المكاتب القطرية أقل بقليل من النسبة المسجلة خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير (أي نسبة ٣٧٪ مقارنة بنسبة ٣٩٪).

٢٢– وتمشياً مع التزام المنظمة بتحقيق التنوع والإنصاف والشمول في قواها العاملة، سيتواصل التركيز الشديد على ضمان مكان للعمل يرحب بالأشخاص ذوي الاحتياجات المتنوعة ويكون ملائماً لهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، بلغت نسبة مكاتب المنظمة القطرية التي أفادت بأنها ميسرة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية ٣٠٪، مما يمثل زيادة بنسبة تنوف على ١٠٪ منذ عام ٢٠١٧، وبلغت نسبة المكاتب القطرية التي توافرت فيها ترتيبات عمل مرنة للأشخاص ذوي الإعاقة ٣٤٪. وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة المكاتب القطرية التي كانت مزودة بمرافق للرضاعة الطبيعية ٣٢٪ وهي نسبة معادلة للنسبة المئوية المسجلة خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير. وأشار بعض المكاتب القطرية غير المزودة بمرافق للرضاعة الطبيعية إلى تأثر توافر هذه المرافق بضيق المساحة (بما في ذلك استخدام هذه المرافق كمكاتب عمل عقب زيادة القدرات لتلبية الاحتياجات المفاجئة نتيجة للاستجابة لجائحة كوفيد–١٩)، بينما ذكر بعضها الآخر أن مرافق الرضاعة الطبيعية لا تتوافر دائماً غير أنه من الممكن إتاحتها عند الاقتضاء.

تعزيز القدرات على مستوى المكاتب القطرية

٢٣– سلطت استراتيجيات وتقييمات مختلفة خلال الأعوام الماضية الأضواء على ضرورة تعزيز قدرات موظفي المنظمة على المستوى القطري. وبُلّغ عن القدرات التالية للمكاتب القطرية باعتبارها القدرات الخمس الأكثر تعزيزاً منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير: الاتصالات (٧٨٪)؛ والشراكات (٦٥٪)؛ وتعبئة الموارد (٦٤٪)؛ ومنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها (٥٧٪)؛ ونُظم البيانات أو المعلومات الصحية (٤٥٪). وتحقق ذلك أساساً بفضل تعيين أفراد من غير الموظفين وتدريب القوى العاملة الحالية والدعم المقدم من مكاتب المنظمة الأخرى. وينبغي الحفاظ على الزخم والجهود المبذولة لبناء القدرات على المستوى القطري للمنظمة.

---

١ حُسبت نسب توزيع الموظفين على مجالات العمل في تقرير عام ٢٠٢١ باستخدام الوقت المكافئ للدوام الكامل المبلغ عنه من جانب المكاتب القطرية. أما في عام ٢٠٢٢، فقد حُسبت نسب توزيع الموظفين على مجالات العمل باستخدام المعلومات عن الموظفين الواردة في قاعدة البيانات الداخلية للمنظمة.

٢ انظر الوثيقة م ت١٥٢/٢.

٢٤- ومقارنة بآخر فترة مشمولة بالتقرير، ارتفعت النسبة المئوية لمكاتب المنظمة القطرية التي أفادت بالعمل مع قطاع الاتصالات أو وسائل الإعلام بما مقداره ١٤٪ مما يبين أهمية الاتصالات الفعالة إبان الأزمات الصحية والإنسانية مثل جائحة كوفيد-١٩ والنزاعات ودور مكاتب المنظمة القطرية في الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية. ويمكن أن يكون التعاون بين القطاعات الموسع مع قطاع الاتصالات قد تأثر أيضاً بتعزيز إبراز مكاتب المنظمة القطرية في بداية جائحة كوفيد-١٩ وتنفيذ البلدان لحملات التطعيم. وسيتعين على مكاتب المنظمة القطرية مواصلة هذه المشاركة وهذا التعاون في مختلف مجالات العمل مع وسائل الإعلام وقطاع الاتصالات لضمان الحفاظ على وجاهة المنظمة ودورها البارز والثقة بها.

٢٥- وكي تحافظ مكاتب المنظمة القطرية على دورها البارز وعلى تواصلها مع عامة الجمهور عبر الاتصالات المؤسسية، تعتمد على مواقعها الإلكترونية (٨٩٪) ومنصة فيسبوك (٨٠٪) ومنصة تويتر (٧١٪) ومجموعات الرسائل الفورية المغلقة على وسائط التواصل الاجتماعي (٥٥٪). وبفضل اعتماد أنواع مختلفة من نُهج الاتصال في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، أبدت مكاتب المنظمة القطرية تعدد نُهجها في الوصول إلى فئات الجمهور وينبغي لها أن تواظب على بناء قدراتها في مجال الاتصالات بربط هذه القدرات بأولوياتها القطرية.

٢٦- وأفادت المكاتب كافة بأنها اتخذت خطوات ترمي إلى عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وبحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، بلغت نسبة المكاتب القطرية التي ضمنت استكمال جميع موظفيها للتدريب الإلزامي بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي ٩٥٪ ونسبة المكاتب التي عينت منسقاً أو حددته ٩٤٪.

الشؤون المالية الخاصة بمكاتب المنظمة القطرية

٢٧- أُتيح في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ قدره ٣,٨ مليارات دولار أمريكي لدعم أنشطة المنظمة على الصعيد القُطري في إطار الميزانية البرمجية للمنظمة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مما يمثل ٥٤٪ من مجموع أموال المنظمة المتاحة على جميع مستويات المنظمة و٨٥٪ من التكاليف المقررة على الصعيد القُطري للثنائية. وخُصّصت نسبة ٣٦٪ من مجموع التمويل المتاح للعمل على الصعيد القُطري للبرامج الأساسية ونسبة ٥١٪ لعمليات الطوارئ والنداءات ونسبة ١٣٪ لمكافحة شلل الأطفال. ومثّل التمويل المرن في منتصف الثنائية ١٣٪ من مجموع الأموال الموزعة المخصصة للمكاتب القطرية. وما زالت نسبة التمويل المرن منخفضة غير أنها ارتفعت من ١٠٪ إلى ١٣٪ خلال العامين الماضيين. وتلتزم الأمانة ببذل جهود متضافرة لمواصلة زيادة التمويل المرن للمكاتب القطرية بهدف ضمان حضور راسخ يمكن التنبؤ به في البلدان والعمل على الصعيد القطري.

٢٨- ولا تقتصر تعبئة الأموال على المستويين العالمي والإقليمي للمنظمة بل تجري تعبئتها أيضاً على مستوى مكاتب المنظمة القطرية. وفي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، أفاد ثلثا مجموع المكاتب القطرية بتقديم طلب الحصول على التمويل من مكتب الأمم المتحدة للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء وتمكّن معظمها (٨١٪) من الحصول على هذه الأموال. ومع ذلك، تواجَه تحديات متصلة بتعبئة الموارد على المستوى القطري وتختلف بين المكاتب. وقد كان لدى حوالي ربع المكاتب القطرية خبير متخصص ومخصص لتعبئة الموارد من أجل توفير الدعم في هذا المجال غير أن نسبة ٥٠٪ من المكاتب القطرية أفادت بعدم وجود القدرات الكافية لتعبئة الموارد والافتقار إلى المهارات لإشراك الجهات المانحة. وستواصل الأمانة استكشاف سبل ابتكارية لتكوين المهارات والكفاءات في مجال تعبئة الموارد على الصعيد القطري.

سُبل المُضي قُدُماً

٢٩- يتيح تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر لسنتين حتى عام ٢٠٢٥ فرصة لتدعيم مكاتب المنظمة القطرية التي ستكون على هذا النحو أفضل استعداداً لدعم الدول الأعضاء والتعاون مع الجهات الشريكة المتعددة الأطراف بهدف تسريع وتيرة التقدم من خلال ما يلي: (١) تحفيز الشراكات والتعاون المتعدد القطاعات لتناول محددات الصحة؛ (٢) النهوض بنماذج متكاملة لتحسين النُظم الصحية القطرية والرعاية الصحية الأولية؛ (٣) تعزيز القدرات للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية؛ (٤) تطبيق نُهج قائمة على البيانات للتنفيذ وابتكارات جاهزة للتوسع. ونتيجة لتطبيق التوصيات المقترحة في الاجتماع العالمي الحادي عشر للمنظمة بشأن الإدارة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ والمفصلة في خطة العمل للفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج ستكون مكاتب المنظمة القطرية أحسن استعداداً لضمان الأداء من أجل الصحة على المستوى القطري بفضل إرساء حضور أساسي في البلدان يمكن التنبؤ به ومواصلة تمكين الممثلين القطريين للمنظمة وتنسيق الاتصالات والتخطيط على المستويات الثلاثة حسب احتياجات البلدان وأولوياتها.

٣٠- وإذ تتجه المنظمة نحو تعزيز حضورها وعملها وتأثيرها على المستوى القطري تمشياً مع خطة العمل للفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج، تواجه الأمانة الحاجة إلى التصدي للتحديات المستمرة واغتنام الفرص الاستراتيجية مثل الفرص المتعلقة بما يلي: إرساء حضور أساسي للمنظمة في البلدان يمكن التنبؤ به بناء على نُهج متباينة للتعاون؛ وضمان قوى عاملة تفي بالغرض وتشمل وظائف الموظفين الأساسية وتأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين الدوليين والتنقل على الصعيد العالمي؛ وتأمين أموال مرنة يمكن التنبؤ بها للوظائف الأساسية في المكاتب القطرية؛ ومواصلة الشراكات المتعددة القطاعات وتوطيدها من خلال ضمان تشجيع المكاتب القطرية على العمل في جميع القطاعات؛ والحفاظ على المكاسب في مجالي الدعوة والاتصالات لتعزيز كفاءة برامج مكاتب المنظمة القطرية وفعاليتها. وإضافة إلى ذلك، ستنفَّذ توصيات أخرى صادرة عن الفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج في الاجتماع العالمي الحادي عشر للمنظمة بشأن الإدارة، بما فيها التوصيات الخاصة بما يلي: تمكين ممثلي المنظمة من خلال تعزيز تفويض السلطة؛ وتبسيط التخطيط وإدارة البرامج على المستويات الثلاثة للمنظمة؛ وتحسين عمليات الشراء والعمليات المؤسسية من البداية إلى النهاية؛ وتيسير الاتصالات الداخلية وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار.

٣١- ويحد استمرار الاعتماد المفرط على المساهمات الطوعية من قدرة مكاتب المنظمة القطرية على تلبية احتياجات البلدان بمرونة. وتواظب الأمانة على العمل من أجل زيادة توافر الأموال المرنة للمكاتب القطرية غير أن إرساء حضور أساسي في البلدان يمكن التنبؤ به أمر سيتيح الفرصة لضمان وجود مجموعة المهارات المناسبة في المكتب المناسب حسب نوع التعاون المتاح على أساس استراتيجيات التعاون القطري. ويلتزم المدير العام وممثلو المنظمة بتعزيز القدرات والدور القيادي على المستوى القطري لتصحيح الاختلالات الحالية في تخصيص الموارد والمساعدة على تحسين النتائج والتأثير على المستوى القطري. وأخيراً وإذ تظل المنظمة تسعى جاهدة إلى اعتماد أفضل نهج فيما يتعلق بظروف العاملين فيها على جميع المستويات، ستواصل المكاتب القطرية جهودها لشق الطريق من خلال تطبيق ممارسات الإتاحة والشمول وتعزيزها.

= = =